ممثل صاحب السمو أكد في الأمم المتحدة ضرورة قيام الدول المتقدمة بزيادة المساعدات التنموية للدول الفقيرة

الكويت: العالم بحاجة إلى نظام تجاري عالمي عادل

كلمة ممثل صاحب السمو الأمير سمو الشيخ ناصر المحمد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة ـ كونا: أكد ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد أمس في كلمة الكويت أمام الدورة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة أن العالم بحاجة إلى نظام تجاري عالمي عادل ومتوازن ومنصف يردم الفجوة الهائلة بين الدول ويحقق المنفعة المتبادلة ويساعد على دمج اقتصاد الدول الفقيرة بالنظام الاقتصادي العالمي.

وأضاف أن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط حاليا من تطورات وأحداث هو مبعث للقلق الشديد وينذر بمزيد من التدهور لأمن المنطقة واستقرارها فاستخدام القوة وأعمال العنف التي راح ضحيتها الآلاف لابد أن تتوقف حقنا للدماء ولابد أن تتم الاستجابة للمطالب المشروعة للشعوب.

وفيما يلي نص الكلمة:

يسرني باسم حكومة وشعب دولة الكويت أن أتقدم اليكم شخصيا بأخلص التهاني لانتخابكم بالإجماع رئيسا للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يمثل اعترافا وتقديرا للمكانة البارزة لدولة قطر الشقيقة والتي تربطها ببلدي الكويت روابط وثيقة وعلاقات متميزة.

واني على ثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بما يحقق لها النجاح المنشود.

كما نود أن نشيد بجهود سلفكم السيد جوزيف دايس علي رئاسته المتميزة وإدارته الناجحة لأعمال الدورة الماضية.

كما نهنئ سعادة بان كي مون على إعادة انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة ونتمنى له دوام التوفيق.

لقد أسعدنا انضمام دولة جنوب السودان الى الأمم المتحدة هذه الدولة التي اعترفت بها الكويت في أول يوم من استقلالها واننا واثقون أن حكومتها وشعبها الشقيق الذي نعتز بروابطنا معه سيحققون الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية لبلدهم.

السيد الرئيس...

ان أهمية منظمتنا هذه أصبحت وبدون شك تزداد مع مرور الوقت فالساحة الدولية شهدت خلال العقود الستة الماضية الكثير من الأحداث والتطورات التي كان لها تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين واستطاعت الأمم المتحدة باعتبارها أكثر الآليات الدولية متعددة الأطراف شرعية ومصداقية واستقلالية أن تكون الملاذ الآمن للدول الأعضاء للبحث عن حلول جماعية وموحدة لمواجهة عدد من المشاكل والأزمات فهناك قناعة بأن دولة بمفردها مهما كانت امكاناتها وقدرتها لا تستطيع التصدي لمخاطر كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وظاهرة التغير المناخي والأوبئة والجريمة المنظمة وغيرها من التحديات التي لم تعد الحدود الجغرافية والوطنية حاجزا لانتقالها وانتشارها وتأثيرها بل انه في السنوات الأخيرة تعاظم دور الأمم المتحدة خصوصا في مواجهة ما نشهده من كوارث إنسانية سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة ولعل آخر مثل على ذلك ما تعرضت له مؤخرا منطقة القرن الأفريقي من مجاعة بسبب الجفاف وأعمال العنف وتصدي الأمم المتحدة وحشدها للمساعدات الإنسانية وتقديمها للمحتاجين ساهم في تخفيف المعاناة وإنقاذ أرواح الملايين.

ان هذه الأهمية المتعاظمة للأمم المتحدة في عالمنا اليوم تستوجب تحسين قدرة المنظمة وتعزيزها والارتقاء بأدائها الأمر الذي يستلزم اتخاذ إجراءات وتدابير لإصلاح أجهزتها الرئيسية كالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطوير آلياتها لتمكينها من أداء مهامها ومسؤولياتها بكفاءة وفعالية وبالتالي تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية دعم ومساندة المنظمة والالتزام بتنفيذ قراراتها وتوفير الموارد المالية اللازمة لها في الوقت المحدد ودون أي شروط ففي المحصلة النهائية ان قوة الأمم المتحدة انعكاس لمدى دعم أعضائها لأهدافها السامية وتلبية احتياجاتها.

إيران مدعوة إلى اتخاذ تدابير جادة وحقيقية لبناء الثقة مع المجتمع الدولي وحل قضية الجزر الإماراتية المحتلة

يجب إيقاف أعمال العنف وسفك الدماء في الشرق الأوسط وتلبية مطالب الشعوب

السيد الرئيس...

ان ما تشهده منطقة الشرق الأوسط حاليا من تطورات وأحداث هو مبعث للقلق الشديد وينذر بمزيد من التدهور لأمن المنطقة واستقرارها فاستخدام القوة وأعمال العنف التي راح ضحيتها الآلاف لابد أن تتوقف حقنا للدماء ولابد أن تتم الاستجابة للمطالب المشروعة للشعوب وتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جادة وسريعة وتدعم دولة الكويت في هذا الصدد جميع الجهود الداعية الى الحوار والتفاهم ونبذ العنف.

وتحرص دولة الكويت على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جيرانها على أسس ثابتة ومتينة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والارتقاء بالعلاقات الى المستوى الذي تطمح له شعوب المنطقة وفي هذا السياق تدعو دولة الكويت جمهورية إيران الإسلامية الى اتخاذ تدابير جادة وحقيقية لبناء الثقة تتمثل في الالتزام بقرارات الشرعية الدولية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد المخاوف والشكوك حيال برامجها النووية والتعاون الايجابي لحل النزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

السيد الرئيس...

احتفلت دولة الكويت هذا العام بالذكرى الخمسين لاستقلالها والذكرى العشرين لتحريرها من الاحتلال العراقي الصدامي هذا التحرير الذي اعتبر بحق واحدا من أبرز نجاحات الأمم المتحدة في سعيها لردع العدوان وإزالة آثاره استنادا الى مبادئ الميثاق وقرارات الشرعية الدولية.

كما ستحتفل الكويت في شهر نوفمبر القادم بمرور خمسين عاما على صدور دستورها والذي قنن الديموقراطية التي جبلت عليها الكويت منذ تأسيسها وهو يعتبر أحد ابرز انجازات الكويت نظاما وشعبا وهذه كلها مناسبات تاريخية لدولة صغيرة محبة للسلام مؤمنة بمبادىء وأهداف الميثاق والقانون الدولي مستندة في علاقاتها الى مبادئ احترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وحل كافة الخلافات بالطرق والوسائل السلمية.

وتحرص دولة الكويت على تجاوز ذكرياتها الأليمة من خلال إقامة علاقات وثيقة يسودها التعاون والاحترام المتبادل وحسن الجوار مع جمهورية العراق الشقيق الذي نأمل أن يعمه الاستقرار والتنمية ويحقق مزيدا من التقدم في مساعيه وجهوده لفرض الأمن وإعادة بناء اقتصاده الذي دمره النظام السابق بسياساته العدوانية والتوسعية ونجدد هنا التزامنا بتقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة العراق على تنفيذ الالتزامات الدولية المتبقية عليه التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يمكن العراق من استعادة دوره في محيطه الاقليمي والدولي.

السيد الرئيس...

لقد مضت أكثر من ستة عقود والأمم المتحدة تقف عاجزة عن إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بل ان معاناة الشعب الفلسطيني تتفاقم مع مرور السنين فأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية تزداد سوءا فالمستوطنات تتوسع والأراضي تصادر والمياه تسرق ومناطقه تحاصر وتنقلات شعبه تقيد وأبناؤه يعتقلون وما يبعث على القلق أن المجتمع الدولي يقف متفرجا على هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية دون أن يتصدى لها أو يردعها رغم مخالفتها وانتهاكها الصريح لأبسط قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وتقويضها لفرص تحقيق السلام ولعل الممارسات غير الإنسانية التي تمارسها إسرائيل ضد الإخوة في غزة من حصار غير مبرر على الإطلاق وتدمير متعمد للبنية التحتية رغم الاستنكار الدولي المستمر ضد هذه الأعمال لهي أوضح الأمثلة على عدم اكتراثها بمسؤولياتها وبالرأي العام العالمي.

ان المجتمع الدولي مطالب بمواصلة مساعيه وجهوده والضغط على إسرائيل لتمكين الشعب الفلسطيني من حصوله على حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة في الرابع من يونيو 1967 بما في ذلك الجولان السوري ووقف انتهاكاتها المستمرة لسيادة لبنان والانسحاب من كافة أراضيه المحتلة.

ونجدد هنا التزامنا ودعمنا الكامل لمطالب السلطة الفلسطينية ومساعيها للحصول على عضوية الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة العضوية.

السيد الرئيس..

ترحب دولة الكويت بالتقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها حول ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها القمة العالمية سنة 2005 ويحق لنا جميعا أن نفخر بالانجازات التي تحققت في مجال انخفاض عدد المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وتوفر الدواء لأعداد أكبر من المصابين بهذا المرض والأمراض المعدية الأخرى كالملاريا والسل.

ولكن ورغم هذه الانجازات مازال هناك الكثير الذي يجب علينا جميعا عمله فالانجازات غير متوازنة ومتفاوتة بين دولة وأخرى وهناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد عدم قدرة بعض الدول على الوصول الى أهداف الألفية الإنمائية بحلول عام 2015 لأسباب عديدة لعل أبرزها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي طالت آثارها وانعكاساتها السلبية أغلب الدول كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها ولكن الدول النامية والدول الأقل نموا وبسبب ضعف وهشاشة اقتصادياتها عانت الكثير فقد تباطأ نموها الاقتصادي وانخفض حجم صادراتها وارتفعت معدلات البطالة فيها، وفي المقابل ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية مما فاقم من آثار الأزمة اقتصاديا واجتماعيا وما كاد العالم يتعافى من هذه الأزمة حتى ظهرت بوادر أزمة أخرى تهدد النمو الاقتصادي العالمي من جديد وتتمثل في مشكلة الديون السيادية للولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية.

ان المجتمع الدولي مطالب بالمضي قدما في إعادة هيكلة المؤسسات المالية الدولية لضمان مواءمتها مع الواقع الدولي وتحسين قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وفعالية وجعلها أكثر تمثيلا وإنصافا للدول المحتاجة لدعمها.

ان العالم اليوم بحاجة ماسة لنظام تجاري عالمي عادل ومتوازن ومنصف يردم الفجوة الهائلة بين الدول ويحقق المنفعة المتبادلة ويساعد على دمج اقتصاد الدول الفقيرة بالنظام الاقتصادي العالمي كما أن الدول المتقدمة لابد أن تفي بالتزاماتها وتزيد من مساعداتها التنموية الرسمية وصولا الى النسبة المقررة دوليا وهي 0,7٪.

وفي هذا السياق فإن دولة الكويت لم تأل جهدا في تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للدول المنكوبة من الكوارث الطبيعية والاستجابة لنداءات الأمم المتحدة ووكالاتها للتخفيف من معاناة شعوب هذه الدول وإيمانا منها بأهمية دور الأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني زادت دولة الكويت من مساهماتها الطوعية لعدد من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ورغم أن الكويت دولة نامية إلا أنه ومنذ استقلالها عام 1961 خطت لنفسها نهجا وسياسة ثابتة بالوقوف الى جانب الدول النامية والدول الأقل نموا من خلال تقديم يد العون والمساعدة الإنسانية والتنموية لها حيث استفادت أكثر من 100 دولة من مختلف مناطق العالم من مساعدات تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار.

ولقد أطلق أمير دولة الكويت مبادرات عدة هي مبادرة الحياة الكريمة ومبادرة دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادرة اعمار شرق السودان وذلك للتخفيف من معاناة العديد من الدول التي تأثرت بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتلك التي تأثرت اقتصاداتها بالأزمة المالية العالمية وارتفعت فيها معدلات البطالة ومستوى الفقر ولقد استفادت فعليا العديد من الدول من تلك المبادرات.

السيد الرئيس...

تمكنت الأمم المتحدة من خلال المؤتمرات العديدة التي قامت بتنظيمها والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها والقرارات والبيانات التي اعتمدتها من توحيد رؤانا وتوجيه مساعينا وحشد طاقاتنا وامكانياتنا لتعزيز العمل المشترك لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع ونتطلع الى دور دولي أكثر فاعلية في إطار مبادرة تحالف الحضارات لتكثيف الحوار بين مختلف الحضارات والأديان والثقافات لنشر قيم التسامح والاعتدال والاحترام المتبادل ونبذ مظاهر العنف والتطرف التي تقوض وتقلل من فرصنا للتعاون معا لنشر ثقافة السلام وتحقيق المبادئ والأهداف السامية التي نص عليها ميثاق منظمتنا.

كلّف «الديوان» و«المالية» و«التأمينات» بإعداد دراسة تنسيقية حولها

مجلس الوزراء: حسم المطالبات العمالية على أساس عادل

عقد مجلس الوزراء اجتماعا استثنائيا بعد ظهر امس في قصر السيف برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك.

وبعد الاجتماع صرح وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصيري بما يلي: اطلع المجلس على عدد من التقارير التي تعلقت بالاضرابات ومظاهر الامتناع عن العمل وتعطيل المرافق العامة التي قام بها مؤخرا بعض العاملين في بعض الجهات الحكومية. وقد تضمنت التقارير الاشارة الى الاضرار التي تعرضت لها مصالح المواطنين والدولة اثر هذه الممارسات غير المسؤولة، كما تضمنت كذلك بيان الاجراءات والخطوات التي قامت بها الجهات المتضررة من أجل تسيير العمل لخدمة المواطنين وتسهيل انجاز مصالحهم واعمالهم وما تم اتخاذه من اجراءات قانونية في شأن مظاهر الامتناع عن العمل وتعمد تعطيل خدمات المواطنين ومصالح الدولة. كما دعا المجلس الجميع لان تكون المصلحة الوطنية العليا دائما هي رائد الجميع.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالاجراءات والخطوات التي قامت بها الجهات الحكومية المختلفة للتعامل مع مثل هذه الممارسات والمظاهر الضارة وضمان حسن سير العمل فيها وتسهيل خدمات المواطنين ومصالحهم وعدم تعطيل جميع الاجراءات اللازمة في هذا الشأن. وإذ يؤكد مجلس الوزراء احترامه للحريات العامة وحق الجميع في التعبير وإبداء الرأي وذلك في اطار الضوابط التي حددها القانون والتي تراعي المصلحة الوطنية ولا تضر بالصالح العام، فانه يجدد التأكيد على الالتزام بأحكام الدستور والقانون ومراعاة مقتضيات المصلحة الوطنية ورفضه القاطع لجميع وسائل الاضراب والامتناع عن العمل او التهديد بها وتعريض مصالح البلاد والمواطنين للضرر بما يشكله ذلك من مخالفة صريحة للقانون واضرار واضح بالمصلحة العامة تستوجب المساءلة والمحاسبة وفقا لاحكام القوانين السارية التي تؤكد أن الوظيفة العامة هي خدمة وطنية تناط بالقائمين بها وتستوجب من العاملين في الدولة الالتزام بمسؤولياتهم عن حماية الاموال العامة وحقوق الدولة ومصالحها وعدم التسبب في الحاق الضرر بها. هذا وقد أبدى مجلس الوزراء تفهمه لبعض المطالب والمقترحات التي تقدمت بها الجهات الحكومية والتي تستوجب الاسراع في حسمها وفق دراسة موضوعية عادلة تجسد حرص الحكومة الدائم على تقدير كل جهد مميز في خدمة الوطن والمواطنين من اي موقع، مؤكدا أنه لن يدخر جهدا من اجل تلبيتها احقاقا للحق والانصاف، مشددا على ان بحث مثل هذه الامور لا يتحقق من خلال الاضرابات والاضرار بمصالح المواطنين والدولة بل يكون عن طريق القنوات القانونية السليمة وبالحوار الايجابي الموضوعي الهادف. وقد كلف المجلس ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بانجاز دراسة شاملة مستفيضة تتناول جميع الاعتبارات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية ذات الصلة بهذا الموضوع وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية الاستشارية لحسم كل المطالب والمقترحات المطروحة على أساس موضوعي وعادل بما يحقق متطلبات التنمية وأهدافها ويخدم المصلحة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ التكليف.

«التجارة»: 1,679 مليون مستفيد من المواد التموينية حتى 18 الجاري

أظهرت إحصائية حديثة لوزارة التجارة والصناعة أمس ان عدد المستفيدين من المواد التموينية ارتفع إلى 1,679 مليون مستفيد ومستفيدة حتى 18 الجاري في حين وصل عدد البطاقات التموينية المستخرجة إلى 206 آلاف بطاقة. وأوضحت الإحصائية ان الوزارة أنفقت حوالي 15 مليون دينار الشهر الماضي تم صرفها لدعم المواد التموينية من غذائية وإنشائية بمختلف أصنافها.

وأفادت بأن إجمالي ما تم إنفاقه على المواد الغذائية التي تشمل المواد الأساسية، إضافة الى حليب ومغذيات الأطفال بلغ 13,7مليون دينار، مبينة انها كانت أكثر المواد المدعومة تكلفة الشهر الماضي. وأشارت إلى ان ما تم إنفاقه على دعم حليب ومغذيات الأطفال بأنواعها كافة قدر بحوالي 373 ألف دينار أنفقت على 16 صنفا من تلك المواد في حين ان دعم المواد الإنشائية كلف الوزارة في الفترة ذاتها حوالي 486 ألف دينار.

«الكهرباء» تبدأ صيانة محطاتها الأسبوع المقبل

تبدأ وزارة الكهرباء والماء في مطلع الاسبوع المقبل اعمال الصيانة الدورية في محطات توليد الطاقة وتقطير المياه بهدف تأمين خدمتي الكهرباء والماء لعموم المستهلكين دون اي مشاكل تذكر.

وقالت مصادر مطلعه ان الوزارة تولي اهتماما كبيرا لاعمال الصيانة التي تتم في مرافقها الرئيسية، لاسيما محطات توليد الطاقة وتقطير المياه المختلفة، مشيرا الى انها تعمل على تفادي المشاكل التي حدثت في الاعوام الماضية والتي ادت على خروج بعض التوربينات عن الخدمة لفترات قليلة، مبينا ان مسؤولي المحطات يتابعون اعمال الصيانة بصورة مستمرة وتم تزويدهم من قبل مسؤولي الوزارة بجدول خاص لتلك الاعمال.

ولفتت المصادر إلى ان الوزارة تحاول الضغط على بعض الشركات التي تعمل على تنفيذ برنامج الصيانة في المحطات، لضمان الخروج بأعمال الصيانة على اكمل وجه وتحديث بعض القطع والكيبلات داخل المحطات، لافتة الى اهمية التركيز على هذه الاعمال لمواكبتها للمشاريع الجديدة في بعض المحطات والتي تدعم انتاجية الوزارة من الكهرباء والماء وتعمل على تأمينها بالشكل الكافي.

وتابعت المصادر: ان اعمال الصيانة ستبدأ بتاريخ 25 من الشهر الجاري وتستمر حتى الحادي عشر من شهر نوفمبر المقبل في بعض المحطات، مشيرة الى ان اعمال الصيانة ستستمر حتى شهر مايو المقبل

● دارين العلي

الفضالة: ندرس توظيف «البدون» في الجهات الحكومية

جدد رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح يوسف الفضالة التأكيد على ان التجنيس موضوع سيادي للكويت، مضيفا ان هناك «خارطة طريق» ستضع حلا لفئة المقيمين بصورة غير قانونية الذين تنطبق عليهم شروط التجنيس.

وقال لـ «كونا» عقب اجتماعه امس بوفد من منظمة اللاجئين الدولية ان الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية أنشئ قبل تسعة شهور بالضبط ومنذ انشائه وهو يعمل ضمن خارطة طريق تقوم أولا على دراسة حالات المقيمين بصورة غير قانونية المعروضة عليه بهدف ايجاد حلول جذرية لهم.

وأوضح ان اجتماعا يأتي ضمن اطار الاجتماعات الدورية التي يعقدها الجهاز مع ممثلي المنظمات الحقوقية والدولية، مشددا على ان الجهاز دأب على استقبال مثل تلك المنظمات «لأنه يعمل في جو من الوضوح والشفافية».

صالح الفضالة مجتمعا مع وفد منظمة اللاجئين

وذكر انه عرض خلال الاجتماع جملة الخدمات والتسهيلات التي قدمتها الكويت مؤخرا لفئة المقيمين بصورة غير قانونية في مجالات العلاج والتعليم واستخراج شهادات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق وعمل التوكيلات واستخراج البطاقة التموينية وتمتع المعاقين من هذه الفئة بالخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.

وبين ان هذه الخدمات والتسهيلات يتم تقديمها لجميع المقيمين بصورة غير قانونية «باستثناء أولئك الذين أخفوا جوازات سفرهم أو عليهم قيود أمنية»، كاشفا عن وجود لجنة للقيود الأمنية والجوازات المزورة تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والجهاز تجتمع دوريا للنظر في الحالات المعروضة عليها والبت بها بأسرع وقت ممكن.

وقال «ان الخدمة الوحيدة التي لم يتم تقديمها حتى الآن لفئة المقيمين بصورة غير قانونية هي الوظيفة حيث لايزال الجهاز يدرس الأمور المتعلقة بها وسيعلن في الأشهر القليلة المقبلة ما اذا كانت هنالك فرص عمل لهذه الفئة في بعض أجهزة الدولة وذلك بالتعاون والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وغرفة تجارة وصناعة الكويت ووزارة الشؤون ولجنة المناقصات المركزية وغيرها من الجهات».

وطمأن الفضالة المقيمين بصورة غير قانونية ان الجهاز «لن يظلم أحدا.. وسيعطي كل ذي حق حقه»، موجها حديثه اليهم قائلا «اننا نعمل لأجلكم ولصالحكم بما يحقق المصلحة العليا للبلاد».

إلغاء 47 مسمى في قطاع الشؤون المالية في «الكهرباء» بحكم ملزم

نفذت وزارة الكهرباء والماء امس حكما ملزما صدر عن المحكمة الادارية الاسبوع الماضي قضى بالغاء المسميات الادارية لـ 47 موظفا في قطاع الشؤون المالية. وقال مصدر في الوزارة ان الحكم بالالغاء صدر اثر تظلم رفعته رئيسة احد اقسام القطاع، لافتا الى ان المسميات الملغاة تتوزع بين مدير ومراقب ورئيس قسم.

واوضح المصدر ان الغاء القرار لا يعني ان جميع الموظفين الذين يذكرهم القرار لا يستحقون تسمياتهم، لافتا الى ان القرار كان موحدا وليس لكل شخص بمفرده وبالتالي لا يمكن رفع التظلم بالاشخاص بل بالمسميات وبالتالي فان الحكم يطول جميع من وردا اسماؤهم بالقرار. واكد المصدر ان 85٪ من الموظفين المشمولين بالقرار يستحقون تسمياتهم وسوف يتم اعادة تسميتهم، لافتا الى ان الوزارة بدأت تتدارك مشكلة القرارات الموحدة بالتسميات وتقوم حاليا بإصدار القرارات بالتسمية لكل موظف بمفرده. ولفت الى ان هناك عددا كبيرا من التظلمات في المحكمة الادارية حاليا حول قرارات صدرت للتسميات في عهد الوزارة السابقة، مشيرا الى ان 20٪ من المسميات الموجودة في الوزارة ككل بحكم محكمة وليست بقرار داخلي.

● دارين العلي